المناطق الحرة في العراق
"الواقع والتحديات"*

أ.م.د . مظفر حسني علي** دينا طلال صبيح***

المستخلص:

اهتمت معظم البلدان بإقامة المناطق الحرة باعتبارها واحدة من الوسائل الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى مساهمتها في توفير فرص العمل ، وجذب تكنولوجيا حديثة ومتطورة، وزيادة الصادرات وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

وتختلف شروط نجاح المناطق الحرة من دولة إلى أخرى وذلك اعتمادا على طبيعة الهيكل الاقتصادي والسياسات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتوافر المناخ الملائم للاستثمار . وقد تم اختيار ثلاثة بلدان وهي الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة بغرض التعرف على النتائج الإيجابية التي تحققت في مجال إقامة المناطق الحرة في تلك البلدان وإمكانية الاستفادة منها في تطوير المناطق الحرة في العراق .

وكان قد تم في العراق إنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بموجب القانون رقم (3) لسنة 1998، وعلى الرغم من مقومات نجاح المناطق الحرة المتمثلة بالموقع الجغرافي والسوق الواسعة وانخفاض التكاليف وتوافر اليد العاملة إلا إن المناطق الحرة في العراق لم تحقق أي نجاح كما في البلدان الاخرى ، لذلك فقد حاول البحث دراسة البيئة التشريعية في العراق، باعتباره من العناصر الهامة لنجاح المناطق الحرة وما هي أوجه التوافق والتعارض بين الهيئة العامة للمناطق الحرة والهيئة الوطنية للاستثمار؟ وما هي الآثار المحتملة للمناطق الحرة على الاستثمار؟ وما هي الآثار المحتملة للمناطق الحرة على الاقتصاد العراقي؟ وما هي متطلبات تطوير المناطق الحرة في العراق؟ وما هي سبل الاستفادة من تجارب الدول التي تم دراستها في مجال المناطق الحرة؟ وتم التوصل الى في نهاية البحث الى مقترحات لإنشاء مناطق حرة في المحافظات العراقية. تبين أنه من الضروري توجه الحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم نحو إنشاء مناطق حرة داخل حدودها لغرض الاستفادة من الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية الإيجابية.

Abstract

Nations have been interested in the free zones as one of the successful means to attract foreign investments and for their contribution in providing job opportunities, bring newand advanced technology, increase the resources of the state of foreign exchange, increasing exports, and is one of the successful means to achieve economic and social goals.

The experiences of the free zones vary from state to state, depending on their structures, policies, economic and social conditions, security, types of management and the availability of an appropriate climate for investment.

In the Arab world,it has been thrust to the establishment of free zones in many countries, including Jordan, Egypt and the United Arab Emirates.These countries have been selected in the research to take advantage of the positive results achieved in the area of free zones for the development of the free zones of Iraq.In Iraq,it has been thrust to the establishment of the Iraqi General Authority for Free Zones, under Law No. (3) for the year 1998, and in spite of what Iraq possessed of the elements of the success of the free zones of the geographical location and the vast

*بحث مستل من رسالة ماجستير /الطالبة دينا طلال صبيح /الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

** عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

*** طالبة ماجستير/ الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

market and the low costs and availability of labor, but it did not reach the ranks of those of the successful free zones, so the study has tended to examine the legislative environment in Iraq, as one of the important ingredients for the success of the free zones of Iraq, what are the synergies and conflicts between the General Authority for Free Zones and the National Investment Commission, what are the possible effects of free zones on investment, what are the possible effects of free zones on the Iraqi economy, What are the requirements for the development of the free zones of Iraq, what are the ways to benefit from the experiences of countries that have been studied in the area of free zones, and the development of proposals for the establishment of free zones in the Iraqi provinces.

The study has reached that it is necessary for local governments, regional governments and bodies provinces to tend towards the establishment of free zones within their territorial boundaries of what the investment of the positive financial, economic and social effects.

المقدمـــة:

تعود فكرة إقامة المناطق الحرة إلى القرون الوسطى ، وقد تطورت هذه المناطق بمرور الزمن وظهرت على شكل نماذج جديدة ومتعددة . إذ إن توجه العديد من بلدان العالم نحو الإنفتاح التجاري وسعيها للإستفادة من التطورات العلمية والتكنلوجية وتوسيع فرص الإستثمار والتصنيع وزيادة حركة التبادل التجاري وتعزيز إيرادات الدولة من النقد الاجنبي...الخ ، كل ذلك جعل اللجوء إلى إقامة المناطق الحرة حلاً لا مناص منه لاسيما للبلدان النامية إذ تعد هذه المناطق وسيلة لجذب الإستثمارات وتطوير الصناعة وتعزيز الصادرات وتوفير فرص العمل وزيادة الإيرادات من النقد الاجنبي. وفي هذا السياق شهدت العقود الأخيرة توجه معظم البلدان نحو إقامة مناطق حرة جديدة وتوسيع المناطق القائمة فيها بعد أن أدركت أهمية المكاسب الإقتصادية والإجتماعية التي تحققها هذه المناطق.

وفي العراق كان هناك توجه نحو إقامة المناطق الحرة ، وكانت المنطقة الحرة في خور الزبير أول هذه المناطق ، و بالرغم من الظروف والتحديات التي أثرت بدرجة كبيرة على الأوضاع السياسية والإقتصادية في العراق إلا أن مقومات نجاح المناطق الحرة لا تزال قائمة والمتمثلة بالموقع الجغرافي والسوق والموارد الطبيعية والقوى البشرية وغير ذلك من عوامل جذب المستثمرين ، إلا أنها في الوقت نفسه تواجه معوقات عديدة على عدة مستويات.

هدف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على واقع المناطق الحرة في العراق وتحديد الدور المتوقع لها في تحقيق الأهداف الإقتصادية ذات الأثر التنموي على مجمل النشاط الإقتصادي .

مشكلة البحث : تتركز مشكلة البحث حول تحديد مقومات نجاح المناطق الحرة في العراق وما هي أهم التحديات التي تواجهها ، وما هي إمكانات تطويرها أو إقامة مناطق حرة أخرى جديدة .

فرضية البحث : يستند البحث على فرضية مفادها ، إنه بالرغم من أن المناطق الحرة في العراق لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها ، إلا أن توفر مقومات نجاح إقامتها يمكن أن يحقق في المستقبل فرصا لإقامة مناطق حرة في العراق على غرار المناطق الحرة الناجحة في العديد من البلدان الأخرى .

منهجية البحث : تم اعتماد المهج الوصفي – التحليلي في دراسة واقع المناطق الحرة في العراق وصولا الى تشخيص التحديات التي تواجهها واعتماد عدد من التوصيات التي تساعد في تطوير اداء هذه المناطق .

هيكلية البحث : تضمن البحث ثلاثة مباحث ، عرض الأول تعريف المناطق الحرة وأنواعها وسماتها ونشأتها،أما المبحث الثاني فقد ركز على حالة المناطق الحرة في العراق،واقعها وأهم مقومات نجاحها ، وفي المبحث الثالث تم دراسة اهم المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في العراق وافاقها المستقبلية .

واخيرا تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن ان تساهم في تطوير أداء المناطق الحرة في العراق .

المبحث الأول : مدخل تعريفي للمناطق الحرة

أولا : تعريف المناطق الحرة :

تعددت التعاريف التي أطلقها الباحثون والمنظمات الدولية حول تحديد مفهوم المناطق الحرة . ويعود سبب هذا التعدد إلى كثرة وتنوع الأشكال التي ظهرت عليها المناطق الحرة وفق طبيعة الأنشطة التي تمارس فيها (البيضاني، ثجيل، 2006، ص16) . وتعكس دراسات الباحثين المهتمين بالمناطق الحرة في العالم عدم الإجماع على تسمية واحدة للمناطق الحرة ، إذ أن هناك من يسميها " المناطق الحرة" ، وآخرون يسمونها " المناطق الكمركية الحرة" ، وهناك تسمية أخرى لها وهي " مناطق العبور" ، وفريق أخر يستخدم مصطلح " المناطق الاقتصادية *الخاصة*" ، كما أن هناك من يطلق عليها تسمية " *المناطق الخاصة*"، والبعض الأخر يطلق عليها إسم " *المناطق الصناعية الحرة*" – في حالة وجود نشاط صناعي داخلها (Creskooff and Walken Horst, 2009,p7) . ومن أكثر التعاريف التي وضحتها :

أنها أراض محصورة داخل إقليم كمركي ، حيث تدخل وسائل التجهيز والبضائع الأجنبية دون قيود كمركية ،على أن يتم تخزينها أو تحويلها داخل المنطقة الحرة ليتم تصديرها إلى جهة

أخرى – بضمنها السوق المحلية – بدون تدخل السلطات الكمركية ولا توجد فيها رقابة على المبادلات ، والإلتزامات الإحصائية فيها محدودة والإقتطاع من الأرباح والأجور يكون عاديا إلا أنه بمجرد أن تخرج البضائع منها وتدخل إلى الإقليم الكمركي الوطني تفرض عليها المستحقات وتخضع للرقابة الكمركية (Grubel,1984,p44) .

وبصرف النظر عن إختلاف المناطق الحرة الموجودة في الوقت الحاضر من حيث طبيعة ونوع الأنشطة التي تمارس فيها ، فإن هذه التعاريف قد استندت على فكرة واحدة وهي تخصيص جزء من أراضي الدولة للاستثمار الأجنبي والمحلي وعزله كمركياً ، ومنح حوافز وتسهيلات تجعل بيئة الاستثمار والتجارة فيه أكثر تحرراً ، ولذلك فإن التعريف الأكثر دقة للمناطق الحرة هو الذي يأخذ بفكرة المنطقة الحرة التي ارتكزت اولاً على عمليات التبادل التجاري من خلال أنشطة تعقيب الشحن والخزن والتوزيع وإعادة التصدير ثم التصنيع حتى الخدمات المتنوعة بما فيها الخدمات الزراعية والإعلامية وتقنية المعلومات . (البيضاني ، ثجيل ص17)

.

وتأسيساً على ذلك يمكن تعريف المنطقة الحرة وفق المفهوم الشامل : هي جزء من أراضي الدولة يقع عادة بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية ، وذلك من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة و يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المصنفة وفي الوقت نفسه يخضع لهذه الدولة ادارياً وامنياً .

وتجدر الاشارة إلى إنه رغم التاريخ الطويل للمناطق الحرة في الاقتصاد العالمي فانه ما زال كثيرون يخلطون بين هذه المناطق وبين غيرها من المفاهيم الاخرى قريبة الشبه بها، مثل الاسواق الحرة أو مناطق التجارة الحرة ، لذلك يجب التأكيد هنا على أن هناك اختلافا بين هذه المفاهيم الثلاثة (العاني ، 2002، ص 20) :

- المناطق الحرة (Free Zoon) ، هي جزء من أرض الدولة معزولة ومقفلة (أي محاطة باسوار) سواء في الميناء او بجواره ولا يقيم السكان بصفة دائمية وتمنح التسهيلات في عملية الخزن والتفريغ للبضائع كافة عدا الممنوعة ولا تخضع للنظام الكمركي .

- **السوق الحرة (free market) ، هي عبارة عن بناء مشيد على مساحة من الارض تحدد مساحتها وحدودها مسبقا وتضم في داخلها صالات لعرض البضائع . وتؤسس السوق الحرة عادة في المطارات الدولية او المحطات الرئيسة وفي المراكز الحدودية او المناطق السياحية والاثرية وكذلك في مناطق الاسواق التجارية داخل المدن. وتحكم عمل وتنظيم هذه الاسواق انظمة وتعليمات خاصة تصدر عن الوزير المختص وتتعامل هذه الاسواق بتجارة البضائع الاستهلاكية التي لا تخضع للضرائب الكمركية ولا لأية ضرائب ورسوم اخرى ولا قيود الاستيراد والتصدير ويجري البيع عادة الى الاجانب او المواطنين القادمين من خارج القطر وان الهدف من انشاء الاسواق الحرة هو ايجاد خدمات سياحية متطورة ، وفي الوقت نفسه تحقيق فائض العملات الاجنبية يمثل هامش الربح الذي تحققه هذه الاسواق.**
- **منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area)،وهي صورة من صور التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر تجمعهما مصالح اقتصادية مشتركةً ، أي أنها عبارة عن اتفاقية تهدف إلى العمل بالتدريج على الالغاء الكامل لكافة الرسوم الكمركية والضرائب ذات الاثر المماثل والقيود الكمية غير الكمركية المفروضة على كافة السلع الداخلة في التبادل التجاري بين الدول الاطراف في تلك الاتفاقية، من أجل زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه بين البلدان ضمن التكتل (حسين ، نبيل قاسم ، ص 8 –9).**

ثانيا : سمات المناطق الحرة :

تتسم المنطقة الحرة بمجموعة من السمات التي تميز نشاطها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الدول المضيفة لها ، ومن أهم هذه السمات ما يأتي (الطائي ، 2005 ، ص9) :

1- **تحديد المساحات الجغرافية للمنطقة الحرة صراحة .**
2- **خضوع المنطقة الحرة لسيادة الدولة إدارياً وأمنياً .**
3- **للمناطق الحرة أنظمة كمركية وضريبية خاصة بها والتي تحتوي على مجموعة من الإعفاءات والحوافز للمستثمرين داخل المناطق الحرة .**
4- **تعامل المشروعات داخل المناطق الحرة كما لو أنها خارج الحدود السيادية للدولة وينسحب الأمر على البضائع الواردة والصادرة من وإلى المنطقة الحرة .**
5- **إقامة الدولة لقدر كاف من البنى التحتية الأساسية والخدمية الساندة لعمل المناطق الحرة على أراضيها من أجل خلق أجواء ملائمة ومناخ مناسب للاستثمار .**

ثالثا ـ نشأة المناطق الحرة ـ

يتفق معظم الباحثين على أن إقامة المناطق الحرة بدأت منذ القرون الوسطى ، وبالتحديد عندما سادت مبادىء التجاريين وكان من أهم أهدافها تنمية وتوسيع المبادلات التجارية مع مختلف البلدان ، لانهم يعتبرون ان التجارة هي المصدر الأساس للثروة والنمو الاقتصادي، وأن تراكم هذه الثروة يحقق قوة الدولة . وعلى هذا الأساس وفي إطار سعي الدولة لتنمية ثروتها نشأ نظام الموانئ الحرة التي تتمتع بالإعفاء من تطبيق رسوم التعريفة الكمركية .وقد اشتهرت عدة موانئ في مناطق مختلفة في العالم مثل هامبورغ وبريمن ولجمورن ونابولي وفينيسيا ومرسيليا وتريستيا . و كانت السفن تنقل من ميناء لأخر وخاصة السفن الانكليزية والاسبانية والفرنسية ، لكن هذه الموانئ المفتوحة كانت عرضة لعمليات غير انضباطية من قراصنة ولصوص البحر مثل السرقة والعنف ونهب خيرات تلك الموانئ الأمر الذي دفع تلك البلدان إلى تنظيم عمليات حمايتها وحصرها ومن ثم إغلاقها بصورة محكمة ، فتكونت بذلك جذور إقامة المناطق الحرة وبدأت بالتحول الى مؤسسات قائمة بذاتها ولكن على نحو محدد . وبعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في ظل الثورة الصناعية في اوربا و توسع المستعمرات وزيادة حدة التنافس بين البلدان الأوربية لغرض الهيمنة على الخامات والأسواق لتصريف المنتجات إلى مختلف أنحاء العالم تنامت المناطق الحرة في ظل الأنظمة والعهود الاقتصادية الليبرالية وسيادة قوانين الاقتصاد الحر المعتمد على العرض والطلب والتنافس المطلق والحرية الفردية المطلقة في سائر أشكال الاستثمار ومجالاته (الأسود ، 2000 ، ص15) . وبعد قيام أنظمة الحماية الصناعية والتجارية وفرض القيود على إنتقال السلع وتبادلها وعلى إقامة الإستثمارات والتوظيفات المالية ومن ثم التقليل من نشاط التجارة الدولية برزت فكرة المناطق الحرة رداً على هذه القيود ، وللتخلص من الإجراءات التقييدية المتخذة في ظل أنظمة الحماية الوطنية وتقييد حرية التجارة وإخضاعها إلى مجموعة من القيود والإجراءات والرسوم والمنح ، فأصبحت مناطق حرة تطورت لتقترب من أشكالها الحالية خلال القرن الثامن عشر. فمثلاً قامت بريطانيا بإنشاء منطقة تجارية حرة في جبل طارق عام 1704 وفي سنغافورة عام 1819 وفي هونك كونك عام 1842 ، وهناك أيضا مناطق حرة أخرى انشأت في ماليزيا وكوريا وكانت ذات أغراض تجارية محضة (إستيراد وتخزين وإعادة تصدير) ، وأستمر إنشاء المناطق

الحرة في أوربا خلال القرن التاسع عشر فأقامت السلطات الألمانية والايطالية والدنماركية عددا من المناطق الحرة في المرافئ البحرية في كل من هامبورغ ، بريمن ، كوبنهاكن ، تريستيا و نابولي ثم أخذت فرنسا بنظام المناطق الحرة في المرافئ بموجب قانون الكمارك الصادر في عام 1900 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 1984 ، ص120) .

وفي الوطن العربي شهد الربع الأخير من القرن الماضي توجهاً نحو إنشاء مثل هذه المناطق وكانت مصر قد بدأت في وقت مبكر نسبيا منذ عام 1902 وإستمرت حتى صدور تشريع قانوني بتنظيم العمل في المناطق الحرة عام 1952 . وتوالت بعد ذلك القرارات والقوانين حتى صدور قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم (32) لسنة 1974 ، وكانت الفكرة في ذلك الوقت تهتم بإمكانية قيام مشروعات تعتمد أساساً على مزج المال العربي والتكنلوجيا الغربية والعمالة والمواد الخام المصرية ، وقد بلغ عددالمناطق الحرة في عام 2009 (8) مناطق حرة عامة في مصر ، وفي سوريا (12) منطقة حرة ، وفي لبنان (5) مناطق ، ودولة الأمارات العربية المتحدة (30) منطقة حرة ، بحيث اصبحت تتصدر الدول العربية في هذا المجال . وفي الأردن (6) مناطق (الضامن ، 2011 ، ص67) ، أما في السودان فقد جرت محاولات لإنشاء منطقة حرة على ساحل البحر الأحمر بواسطة شركة سعودية وبعد صدور قرار انشاء الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة عام 1994 وكانت هذه هي البداية الحقيقية لإنشاء المناطق الحرة في السودان (الصالح ، عبد الرحمن ، 2005 ، ص58) . وتنتشر المناطق الحرة ولكن بعدد أقل في كل من تونس ، المغرب ، الكويت ، قطر ، البحرين ، اليمن ، جيبوتي .

وفي العراق كانت هناك محاولات عديدة لإنشاء المناطق الحرة منذ نهاية عقد الستينات من القرن الماضي حينما تم إختيار منطقة أم قصر في البصرة كمنطقة حرة ، ثم ظهرت دراسات أخرى في عقد الثمانينيات لإنشاء منطقة حرة في جنوب العراق . وفي عام 1998 صدر قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة في العراق رقم (3) لسنة 1998 ، الذي حدد مبررات إنشاء المنطقة الحرة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام عن طريق جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية (د . الغريباوي ، 2005، ص110) .

رابعا : أنواع المناطق الحرة :

تنوعت أشكال المناطق الحرة مع تعدد أنشطتها وتنوع المشاريع المقامة فيها ومن أهم

هذه الأنواع :

1- المناطق الحرة العامة الشاملة (التقليدية) أو متعددة المشاريع وتشتمل :

أ- المدن والموانئ الحرة : توسع هذا النوع من المناطق بسبب موقعها الجغرافي في مسار التجارة الدولية ، وتطور نشاطها من تجارة الترانزيت وأنشطة التخزين والفرز والتعبئة والشحن وإعادة التصدير، إلى الدخول في أنشطة صناعية متعددة لاسيما في المدن الحرة بسبب وجود البنى الأساسية والخدمات والبيئة الاقتصادية الملائمة . (الجنابي ، 1999 – 2000 ، ص75) .

ب- المناطق الحرة التجارية : هذه المناطق هي من الأنواع التقليدية التي أخذت تنمو وتتطور مع نمو وتطور التجارة بين البلدان . ويتمثل نشاط هذه المناطق باستيراد السلع والمنتجات من خارج البلد الذي تقام فيه أو من داخله لغرض تخزينها وبيعها في وقت لاحق ، إضافة إلى بعض العمليات البسيطة كالتعبئة والتغليف من دون المساس بجوهر هذه السلع والمنتجات ومن ثم تصديرها للخارج أو للداخل في حال وجود طلب عليها .

ت- المناطق الحرة الصناعية : هذا الأنموذج أكثر حداثة من الأشكال السابقة ، وبدأ بالانتشار منذ خمسينات القرن الماضي . والمقصود بهذا النوع هو أن تقتطع الدولة مساحة من أراضيها لغرض اقامة الصناعات والأعمال التجارية والمصرفية والخدمية المرتبطة بها. وتتضمن العمليات الصناعية المقامة في هذه المناطق عدداً من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي(د . العبود ، 1987 ، ص77).

ث- المناطق الحرة التجارية الصناعية : يعد هذا النوع من أحدث أنواع المناطق الحرة حيث يجمع بين المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة الصناعية ، ويمكن أن يطلق عليها تسمية المناطق الحرة الشاملة . وتحتاج هذه المناطق إلى مساحات واسعة نسبياً بسبب اتساع حجم ونوعية المشروعات المقامة فيها مع توفير البنى التحتية المطلوبة والحوافز والتسهيلات الأخرى . وتعد هذه المناطق من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في الوقت الحاضر (د. السعدون ، 1999 ، ص139) .

ج- المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة : وهي مناطق حرة داخل مدن حرة ، وهي ليست مناطق مغلقة ، وإنما هي مدن أو مقاطعات متكاملة تحتوي على الخواص الاعتيادية للمجتمع . وتختلف هذه المناطق عن باقي المناطق الحرة في وجود اللامركزية الإدارية التي تسمح

باتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة خارج نطاق الدولة ، كما يسمح لها بتطوير البنى الارتكازية الخاصة بهم طالما تستطيع تحصيل الأموال من الرسوم أو من أرباح المشاريع التي تمتلكها جزئياً أو كلياً .

2- المناطق الحرة الخاصة : تنشأ هذه المناطق داخل الدوائر الكمركية أو في داخل البلاد ، وتكون مقصورة على مشروع واحد لأغراض صناعية أو للتخزين أو لأية عمليات أخرى بغرض الإفادة من مزايا المناطق الحرة . ويصدر بشأن هذه المناطق وبيان موقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به فيها قراراً من الجهة التي تتولى مباشرة الأشراف على المناطق الحرة ، بعد أن يقدم طلب الترخيص بإنشاء منطقة حرة خاصة اليها مرفقاً به دراسة تفصيلية عن المشروع المزمع اقامته فيها . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يجوز لمن تصدر بأسمه موافقة بإنشاء منطقة حرة خاصة التنازل عنها كلياً أو جزئياً أو إشراك الغير فيها إلا بموافقة صريحة من السلطة التي تملك حق التصريح بالإنشاء (الهادي ، 2002 ، ص45) .

المبحث الثاني ، واقع وتطور المناطق الحرة في العراق

أولا : النشأة والتشريع ،

بدأت محاولات إنشاء المناطق الحرة في العراق في نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي ، إذ جاء بقرار (مجلس قيادة الثورة المنحل) المرقم (173) لسنة 1969 الذي عدل بموجبه قانون الجمارك رقم (56) لسنة 1931 وبما يتيح إقامة مناطق حرة وبقرار من وزير المالية للدخول في هذا النشاط الاقتصادي المهم من قبل العراق . و تم إنشاء أول منطقة حرة في العراق في ميناء أم قصر عام 1969 وإرتبطت بالمؤسسة العامة للموانئ العراقية وكان الإستثمار فيها مختلطاً عراقياً (من قبل الحكومة) وعربياً (من قبل شركات عربية) وأجنبيا (من قبل شركات فرنسية) تعمل في داخل العراق . وبلغت المساحة المخصصة لها (7500م^2) ، وإقتصر نشاطها على التخزين التجاري الذي كان محدوداً ومتواضعاً الأمر الذي لم يساعد على استمرارها طويلاً (د.علي الزبيدي، 2009 ، ص 26) .

بعد ذلك صدرت عدة قوانين تهدف الى تشجيع الاستثمار في العراق ، أهمها قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم (157) للمدة (1975–1980) ، ثم صدر القانون رقم (60) لسنة 1985 الذي إستهدف تشجيع الإستثمارات عن طريق إعفائها من الرسوم والضرائب وحتى الأشخاص الأجانب العاملين في القطر ، وشمل هذا القانون الشركات المنفذة ولكافة المشروعات الصناعية والبنى التحتية . كذلك صدر القانون رقم (46) لسنة 1988 لتشجيع الاستثمار العربي . فضلاً عن القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي ورعاية المناطق الأقل تطوراً من حيث الإعفاءات والفوائد المصرفية المترتبة على القروض أو منح تفضيلية لقطاعات معينة (الجنابي ، مصدر سابق ذكره ، ص77).

وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي وبالتحديد عام 1997 ، تم إصدار قرار كمركي ينص على إقامة منطقة حرة تجارية – صناعية في خور الزبير جنوب العراق ، وتهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية ، بعد ذلك صدر القانون رقم (3) في 1998/5/7 الذي تم بموجبه تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة ، وجاء في الأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون هو (الرغبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام من خلال جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية وادخال تكنلوجيا متطورة وخلق فرص عمل وزيادة حجم

الصادرات والواردات والنقد الأجنبي) . وبموجب ذلك فقد أصدرت الحكومة العراقية التشريعات الخاصة بمنح المزايا والحوافز والتسهيلات والامتيازات التي تقدم إلى المستثمر الأجنبي من اجل تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم وبما يتماشى ومصالح العراق الاقتصادية وتم تشكيل الهيئة العامة للمناطق الحرة ليكون مقرها الرئيس في بغداد وترتبط بوزير المالية مع تمتعها بالإستقلال المالي والإداري ويحق لها إقامة مناطق حرة في داخل البلد ، ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يضم عدداً من المديرين العامين لبعض الوزارات ويرأس المجلس مدير عام الهيئة ، وقد صدرت العديد من التعليمات التي تنظم عمل المناطق الحرة وتوضح مجالات وإجراءات الاستثمار والية العمل والحوافز الممنوحة للمستثمرين ، وفي مقدمة هذه التعليمات القرار رقم(170) في1998/10/19 الذي تضمن الآتي(جواد، فاضل، 2012 ، ص161):

1- تعفى مشاريع الاستثمار في المناطق الحرة ورؤوس الأموال المستثمرة فيها والأرباح والفوائد السنوية الناجمة عنها من ضريبة الدخل ورسم الطابع وأية ضرائب أو رسوم أخرى .
2- تعفى عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمناطق الحرة من قيود الاستيراد والتصدير كافة ويستثنى من ذلك ما يصدر من هذه المناطق للاستهلاك الداخلي في العراق .
3- تعفى مدخولات العاملين غير العراقيين في المناطق الحرة من ضريبة الدخل .
4- تعفى نسبة (50%) من مدخولات العاملين العراقيين في المناطق الحرة من ضريبة الدخل .

ثانيا : المناطق الحرة العاملة في العراق :

يمتلك العراق ثلاث مناطق حرة موزعة في المدن الآتية :

1- المنطقة الحرة في خور الزبير : وهي أول منطقة أنشأت في العراق عام 1998 ، وتقع إلى الجنوب الغربي من مدينة البصرة على بعد 45 كم منها ومساحتها 400 دونم قابلة للتوسع ، وتتميز بإطلالتها على الخليج العربي مما يجعلها نقطة وصل مهمة لخطوط التجارة الدولية ، كما أن لها عمقاً تجارياً نحو الأسواق العراقية والخليجية ومنها إلى الأسواق الاسيوية كما يوجد أكثر من منفذ بحري وبري يمكن أن تتعامل معه ، إذ إنها مجاورة إلى ميناء خور الزبير وعلى بعد 20 كم تقريباً من ميناء أم قصر فضلاً عن وجود

منفذ سفوان الحدودي مع الكويت ومنفذ الشلامجة مع إيران إضافة إلى قربها من مواقع الخامات والمواد الأولية مثل معمل الأسمدة ومعمل البتروكيمياويات ومعمل الحديد والصلب ومعمل الأنابيب ومعمل الغاز السائل ومصافي النفط ومعمل الاسمنت ، وكذلك وجود المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية المتنوعة فضلاً عن أن موقع هذه المنطقة جعلها وسط شبكة مفتوحة من وسائط النقل فمع وجود الخطوط الملاحية هنالك طرق المواصلات السريعة التي تربطها مع المناطق الحرة كافة دول الجوار .

2- المنطقة الحرة نينوى / فلفيل : افتتحت هذه المنطقة عام 1999 ، و تقع في محافظة نينوى على طريق الموصل – زاخو نحو 20كم شمال مدينة الموصل بمساحة تبلغ (400000 م^2) قابلة للتوسع . و تتميز هذه المنطقة بموقع جغرافي مهم ، فهي تقع على مفترق الطرق البرية في اتجاهات مختلفة إلى تركيا و سوريا و الأردن ، كما أنها قريبة من مصادر الطاقة والخدمات والمواد الأولية والأيدي العاملة الماهرة . وشهدت هذه المنطقة عند إنشائها رواجاً لعمليات تجارة السيارات ومركبات النقل إضافة إلى خدمات النقل والشحن والتخزين حتى بلغ العدد الإجمالي للمشروعات في مختلف الأنشطة فيها (50) مشروعاً معظمها تخصص في النشاط التجاري .

3- المنطقة الحرة في القائم : تم إنشاء هذه المنطقة عام 2001 وتقع في الشمال الغربي من محافظة الانبار على الحدود العراقية – السورية ومساحتها (70000 م^2) أما مساحة المنطقة التوسعية فتبلغ نحو (363000م^2) ، وترتبط هذه المنطقة بمحافظة نينوى بطريق (راوه / موصل) وصولاً إلى الحدود التركية وكذلك ترتبط بمحافظة البصرة بالطريق السريع وصولاً إلى الخليج العربي ، كما أنها ترتبط بالمنفذ الحدودي في طريبيل عبر الطريق الدولي وصولاً إلى الأردن ، وكذلك منفذ الوليد وصولاً إلى سوريا ، كما أنها ترتبط بالعديد من خطوط السكك الحديدية منها ما يصل إلى محافظة نينوى والأخر يصل إلى بغداد والبصرة ومنها إلى الموانئ ، وهذا الموقع جعلها متميزة بالأنشطة التجارية مع كافة دول جوار العراق .

ثالثا : مقومات نجاح المنطقة الحرة العراقية :

يمتلك العراق العديد من المقومات التي تساهم في نجاح المناطق الحرة ، ومن أهم هذه المقومات (دليل المناطق الحرة في العراق ، ص9) :

1- الموقع الجغرافي : يحتل العراق موقعاً استرتيجياً وسيطاً بين دول العالم أي بين الشرق والغرب والمحيط الهندي وأوربا ، فهو قريب من الأسواق العالمية ويطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الأدنى والعالم العربي مع الأخذ بنظر الاعتبار الدول المجاورة وما توفره من أسواق مهمة للمنتجات العراقية على المدى الطويل . كما أن العراق يرتبط بشبكة كثيفة من الخطوط الجيدة التي يصل طولها إلى (33,240 كم) بما فيها سكك الحديد وخطوط النقل الجوية والبحرية مع الدول الجوار.

2- الموارد الاقتصادية : يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم ، كما أنه يعد أحد مكامن الاستثمارات الصناعية لتوفر الطاقة الرخيصة (النفط والغاز الطبيعي) ومنتجاتها كالبتروكيمياويات والأسمدة والخامات كالفوسفات والحديد والأملاح والمنتجات الزراعية والحيوانية وهذه تعد مدخلات للعديد من الصناعات .

3- حجم السوق : تعد السوق العراقية من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة وخاصة مع ارتفاع الميل للاستهلاك فيه للفرد العراقي ، ومن جانب آخر فإن المناطق الحرة العراقية تشرف على عدد من الأسواق الخارجية وخاصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا والأردن وسوريا ، مع إمكانية الامتداد إلى الأسواق الأخرى في آسيا وأوربا إضافة إلى تجارة المرور (الترانزيت) الى أسواق تركيا وسوريا .

4- الأيدي العاملة : تتوفر في العراق الأيدي العاملة الماهرة من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية والإدارية العراقية والأجنبية والتي تمتلك الخبرة في مجالات العمل المتنوعة ، إضافة إلى ذلك فإن مستويات الأجور في العراق منخفضة مقارنة مع مثيلاتها في الخارج وهذا يجنب المستثمر الأجنبي أعباء جلب العمالة الماهرة من الخارج .

5- المقومات التشريعية والقانونية : تهدف التشريعات والقوانين الخاصة بالمناطق الحرة في العراق إلى جذب الاستثمارات اليها عن طريق الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمرين ، إضافة إلى سهولة ومرونة عملية التعاقد وانسيابية إجراءات العمل داخل

المناطق الحرة . كل ذلك يساعد في تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين مع إيجاد مزايا تنافسية مقارنة بالمناطق الحرة المجاورة بشكل خاص .

6- البنى الارتكازية والخدمات : تعد البنى الأساسية في المناطق الحرة العراقية ركيزة مهمة لتشغيل وعمل المشاريع ، حيث تتوفر الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الصرف الصحي والطرق الداخلية والخارجية المؤدية للمناطق الحرة.

7- انخفاض الكلف : تتميز فرص الاستثمار في المناطق الحرة العراقية بإنخفاض كلف الاستثمار للمشاريع فيها ، وأن انخفاض الكلف هو من أهم عوامل تشجيع الاستثمار .

رابعا . البعد الاقتصادي للمناطق الحرة العراقية .

إن الغايات التي تسعى إليها الدول المضيفة للمناطق الحرة لا تقتصر على تحقيق الارباح والعوائد التجارية فقط ، وإنما تمتد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على مستوى البلد بشكل عام . وهي بذلك تعد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في بناء القاعدة الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية باعتبارها آلية جديدة للتنمية الاقتصادية المنشودة . وعلى هذا الأساس فإن أبرز الأبعاد الاقتصادية يمكن إيجازها بالاتي :

1- البعد المالي للمناطق الحرة العراقية : من أهم الأهداف التي تنشا من اجلها المناطق الحرة هو الهدف المالي ، باعتبارها مصدراً للإيرادات العامة حيث أثبتت تجارب الدول المضيفة للمناطق الحرة فاعليتها في أيجاد مصدر جديد يضاف إلى مصادر الإيرادات العامة و يمكن أن تحقق عدة أشكال لمصادر الإيرادات من هذه المناطق عن طريق (تأجير الأراضي و بدلات التصدير وإستحصال الرسوم) بالإضافة إلى ما يمكن أن يدفعه المستثمر من بدلات لقاء الخدمات التي تقدم في تلك المناطق (د .علي الزبيدي 1999، ص111) . ولقد عملت الهيئة العامة للمناطق الحرة لتعزيز العملية الاستثمارية واجتذاب رؤوس الأموال عن طريق دراسة واقع حال المناطق الحرة في العراق والمعوقات والتحديات والمشاكل التي تعترض عملية النهوض بها بكل الوسائل الممكنة من اجل تفعيل عملها الاستثماري لغرض تحقيق وتعزيز إيراداتها . وقد شهدت المناطق الحرة تذبذبا في إيراداتها ومصروفاتها خلال المدة (2000-2012) وفقاً للجدول (1)

الجدول (1)

تطور إيرادات ومصروفات الهيئة العامة للمناطق الحرة في العراق للمدة2000ـ2012 القيمة بالالف دينار

السنة	الإيرادات ألف دينار	المصروفات ألف دينار *	الفائض المتحقق ألف دينار	الإيرادات %	المصروفات %	نسبة المصروفات إلى الإيرادات
2000	891241	148920	742320	4.4	228	16.7
2001	1613803	187744	1426073	81	26	11.7
2002	2359071	322998	2036073	46	72	13.7
2003	714928	285198	549730	(69.5)	(11.5)	40
2004	937090	916880	20209	30	221	98
2005	919085	1019374	(99289)	(2)	11	111
2006	943389	1276316	(332927)	2.6	25	35
2007	449870	1672918	(1223048)	(52)	31	271
2008	1289130	2401455	(1112325)	187	44	186
2009	2448544	2445898	2646	90	2	99.8
2010	3312336	2580851	731484	35	6	78
2011	2271066	2637353	(366287)	(31)	2	116
2012	4049718	2749334	1300384	47	4	68

المصدر : الهيئة العامة للمناطق الحرة ، التقرير الإداري السنوي لسنة 2012 ، ص10

- الأرقام داخل الأقواس تعني القيمة سالبة

وقد ترتب على هذا التذبذب ان الفائض المتحقق عن نشاط الهيئة العامة للمناطق الحرة كان متذبذبا طيلة المدة منذ عام 2000 حتى عام 2012 بحيث كانت قيمته سالبة في عدد من السنوات في الوقت الذي يفترض أن تساهم الايرادات التي تحققها المناطق الحرة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

2- البعد الاستثماري للمناطق الحرة العراقية : لقد حددت القوانين مدة الاستثمار في الأنشطة التجارية والخدمية ب (15) سنة ، والمشاريع الصناعية بمدة (25) سنة وهي قابلة للتجديد مع ضمان حق المستثمر بالتصرف بالمشروع ، وعدم فرض أية قيود على المستثمر بخصوص هيكل وعدد العاملين المستخدمين من قبله ، وكذلك تسهيل إجراءات الدخول والإقامة للمستثمرين والعاملين الأجانب . وقد وضعت القوانين أسعاراً تنافسية للبدلات والأجور المقررة مراعية في ذلك البدلات والأجور في المناطق الحرة المجاورة . أما من ناحية البنى الأساسية فهنالك سعي مستمر لتطوير هذه البنى ، وعلى هذا الأساس فإن هناك مراجعة مستمرة لقوانين وتعليمات

المناطق الحرة بالشكل الذي يخدم المستثمر ويسهل إجراءات العمل(جواد وفاضل ،مصدر سبق ذكره ص165) ويوضح الجدول (2) طبيعة الأنشطة الاقتصادية المتوطنة داخل المناطق الحرة العراقية .

الجدول (2)

طبيعة الأنشطة الاقتصادية المتوطنة داخل المناطق الحرة العراقية لغاية (كانون الأول / 2011)

التصنيف الإقليمي	النشاط التجاري	النشاط الصناعي	النشاط الخدمي	المجموع
1- خور الزبير	52	10	2	64
2- نينوى / فلفيل	57	15	4	76
3- القائم	صفر	صفر	صفر	صفر

المصدر : الهيئة العامة للمناطق الحرة ، التقرير الإداري السنوي لسنة 2011 ، ص6 .

يلاحظ من بيانات هذا الجدول أن النشاط التجاري له مقام الصدارة مقارنة بالنشاطين الصناعي والخدمي إذ بلغ مجموع المشاريع التجارية المتوطنة داخل المناطق الحرة (109) مشروعاً ، أما النشاطين الصناعي والخدمي فلا يزال توظيف هذه المشاريع في المناطق الحرة يسير بوتائر نمو بطيئة ولم يتجاوز عدد المشاريع الصناعية (25) مشروعاً ، في حين أن هذا العدد ينخفض إلى (6) مشاريع فقط في النشاط الخدمي . كما يبين الجدول أن المنطقة الحرة في نينوى تفوقت على نظيرتها في خور الزبير . أما عقود المنطقة الحرة في القائم فهي غير مفعلة بسبب توقف عمل المنطقة اثر إشغالها من قبل القوات العسكرية خلال المدة 2003 –2008 ولا تزال هذه المنطقة في طور إعادة التأهيل والإدامة بغية تمكينها من مزاولة نشاطها الاقتصادي (جواد وفاضل ،مصدر سبق ذكره ص165) . وبالرغم من مزايا الاستثمار التي يوفرها قانون المناطق الحرة العراقية رقم (3) لسنة 1998 ، إلا أن هذه المنطقة لم تشهد لحد الآن توافد قوي للاستثمارات الأجنبية الراغبة في التوطن في تلك المناطق ، ويبين الجدول (3) جنسية الأنشطة الاقتصادية المتوطنة داخل المناطق الحرة العراقية .

الجدول (3)
جنسية الأنشطة الإقتصادية المتوطنة داخل المناطق الحرة العراقية

المنطقة	عراقي	عربي	أجنبي	المجموع
خور الزبير	50	7	1	58
نينوى	72	2	2	76
القائم	صفر	صفر	صفر	صفر

المصدر :– وزارة المالية ،الهيئة العامة للمناطق الحرة .

واضح من بيانات هذا الجدول أن المستثمر العراقي يمارس الجزء الأعظم من حجم الأنشطة المستثمرة في تلك المناطق ، إذ بلغ مجموع المستثمرين العراقيين (122) مستثمراً وهي تمثل (91.1%) من اجمالي المستثمرين ، في حين بلغ مجموع المستثمرين العرب (9) مستثمرين وهي تمثل (6.7%) من إجمالي المستثمرين بينما لم يتجاوز عددالأجانب (3) مستثمرين ونسبتهم (2.1%) من إجمالي المستثمرين .

3– البعد الاجتماعي : من الأهداف الرئيسة لإنشاء المناطق الحرة هو خلق فرص العمل وتخفيف حدة البطالة . ويعاني المجتمع العراقي من ارتفاع معدلات البطالة ، إذ تبلغ البطالة بأقل تقدير (18%) في وقت تعاني معظم مؤسسات الدولة من البطالة المقنعة . وفي ظل الظروف الحالية لا يوجد في الأمد القريب حلا لهذه المشكلة إذ إن البيئة الاستثمارية غير داعمة للمستثمرين من وجهة نظرهم وعليه تبقى المناطق الحرة هي الأمل لتقليل هذه النسبة (د . البصري ،2012 ، ص9) ففي عام 2006 بلغ عدد العاملين في المناطق الحرة العراقية (207) وارتفع في عام 2012 إلى (239) عامل هذا يدل على أن مساهمة المناطق الحرة في خلق فرص العمل في العراق تكاد تكون معدومة (وزارة المالية ،الهيئة العامة للمناطق الحرة ، التقرير الإداري السنوي لسنة 2006 و 2012 ، ص 8 و7) .

المبحث الثالث : المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في العراق والفرص المستقبليـــة

أولا ، معوقات الاستثمار في المناطق الحرة العراقية وتحدياته،

قبل دراسة الامكانيات المستقبلية للمناطق الحرة في العراق لابد من تحديد أهم المعوقات والعقبات التي تحد من إمكانية نجاح تلك المناطق في جذب الاستثمارات اللازمة ومنها:

1- غياب الاستقرار الأمني والاقتصادي : يشهد العراق حالة ضعف الاستقرار الأمني والإقتصادي وأوضاعاً داخلية غير مستقرة يترتب عليها عدم توفر بيئة إقتصادية وإستثمارية ملائمة لأنشطة المنطقة الحرة ، الأمر الذي يشكل قيداً كبيراً على قدرة هذه المناطق في جذب الاستثمارات وخصوصا الصناعية منها . ان تغيير نظام الحكم عام 2003 وما تبع ذلك من اعادة بناء المؤسسات الأمنية والخلافات السياسية وتزايد العمليات الإرهابية وعدم استتباب الأمن بشكل مطلق في بعض المناطق وغيرها من المشكلات أثرت بدرجة كبيرة في فرص جذب وتوطين الاستثمارات في المناطق الحرة وعلاقتها مع الأسواق المتوقعة .

2- نقص الخدمات والبنى التحتية العامة : والتي تتمثل بعدم توفر الطرق والمواصلات وخدمات الماء والكهرباء والصحة والتأمين ومكاتب الاتصالات و خدمات الاعلام والدعاية والإعلان والترويج محلياً ودولياً ، ونقص المخازن المبردة والعادية والحوانيت والمسقفات والساحات والأرصفة والطرق المعبدة و ما خلفته ظروف الحرب والحصار الاقتصادي ، كل ذلك جعل العراق في وضع لا يستطيع تقديم المستوى المطلوب من البنى والخدمات الارتكازية التي يحتاجها المستثمر الأجنبي (د . الزبيدي 1999 مصدر سبق ذكره ،ص107) .

3- ضعف الخبرة في إدارة المناطق الحرة ، إذ إن هذه التجربة حديثة على العراق .

4- تفتقر المناطق الحرة في العراق إلى نظام مصرفي متطور ولم توضع آليات واضحة لعملية فتح الحسابات المصرفية بالعملة الصعبة في المصارف العراقية خارج القطر للمستثمرين في المناطق الحرة افراداً وشركات .

5- المشاكل التسويقية : المتمثلة بعدم امكانية المشروعات الخاصة التي تنتمي لشركات محلية في تسويق منتجاتها دولياً وخاصة بسبب منافسة منتجات الدول المتقدمة لمنتجات المناطق الاقتصادية العراقية الحرة من ناحية الجودة والأسعار ولانعدام أساليب الدعاية والترويج لمنتجات المناطق إضافة للمشاكل السابقة الإدارية والخدمات العامة والقانونية ونقص النقد الأجنبي مما أدى ذلك إلى تفاقم المشاكل التسويقية .

6- مشاكل النقد الأجنبي : حيث عانى الاقتصاد العراقي من شحة في النقد الأجنبي طيلة سنوات الحروب والحصار ، وإستخدامت الحكومة ما كان متاحا من النقد الأجنبي لمواجهة ظروف الحصار الاقتصادي ، إضافة إلى ضالة الإنتاج في المنطقة الحرة وعدم كفاءته أو كفايته للتصدير لجلب العملات الأجنبية.

7- المعوقات القانونية : المتمثلة بعدم مواكبة القوانين للتطورات الاقتصادية العالمية ، حيث إن بنود القانون (3) لسنة 1998 كانت عمومية ومبهمة ولم يتم تضمينه تفاصيل دقيقة وواضحة عن تنظيم المناطق الحرة أو توفير الضمانات والحماية القانونية للمشاريع المستثمرة (جمالي ، 2003 ، ص11) .

8- منافسة المناطق الحرة المجاورة : هناك الكثير من المناطق الحرة في الأقطار المجاورة للعراق سبقت المناطق الحرة العراقية لسنوات عديدة في الامارات وسوريا والأردن وهي تحقق معدلات نمو عالية في نشاطاتها الاقتصادية منذ سنوات وتتمتع ببنى تحتية متطورة وذات إمكانات كبيرة وتسهيلات أفضل وبالتالي فأن اتخاذ قرار الاستثمار في المناطق الحرة العراقية يتأثر بالفرق الموجود بين ما تقدمه تلك المناطق من حوافز وتسهيلات وما يمكن أن تقدمه المناطق الحرة العراقية تحت تلك الظروف وهذا الأمر يستدعي أيجاد مزايا تنافسية للمناطق الحرة العراقية .

9- عدم تفعيل نظام الترانزيت إذ إن أساس عمل المناطق الحرة هو نظام الترانزيت حيث إن البضائع تسوق إلى المنطقة الحرة من المنافذ الحدودية وبالعكس عن طريق تجارة الترانزيت.

10- فتح الوحدات الضريبية داخل المناطق الحرة أدى إلى تحميل المستثمر رسوماً إضافية مما أدى الى عزوف المستثمرين عن ممارسة نشاطهم بحيث كانت النتيجة هي زيادة في الاعباء بدلا من تخفيفها. (الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، التقريرالسنوي لسنة 2010 ،ص11) .

11- عدم تكامل الكادر الكمركي في المنطقة الحرة في خور الزبير الأمر الذي أدى إلى تذمر المستثمرين من تأخر اخراج بضائعهم من المنطقة الحرة وبالتالي لجوؤهم إلى المنافذ الحدودية لإخراج بضائعهم بصورة مباشرة والابتعاد عن توجيهها عن طريق مشاريعهم الاستثمارية في المنطقة الحرة في خور الزبير .

ثانيا ، سبل تطوير المناطق الحرة العراقية القائمة :

إن تطوير المناطق الحرة يتطلب اتخاذ عدد من الاجراءات في المجالات الاتية :

1- العمل على تفعيل الأنظمة والتشريعات الخاصة بالاستثمار في المناطق الحرة بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية العالمية ، حيث تم العمل على مشروع اعادة النظر في قانون الهيئة رقم (3) لسنة 1998 واعداد الأنظمة المكملة لقانون الهيئة بالإضافة إلى إعداد التعليمات التي تسهل عمل المستثمرين مع إجراء تعديلات على التعليمات المعمول بها حالياً بشكل يوازي التطورات الاقتصادية التي طرأت على الواقع العراقي والوضع الاقتصادي الدولي الحاصل في مجال حرية التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال في العالم .

2- الاهتمام بمشاريع البنى الأساسية للمناطق الحرة والعمل على إعادة تأهيل المنطقة الحرة في القائم بعد أن تم استلامها من القوات العسكرية في أب عام 2008 .

3- العمل على تنشيط الاستثمار الصناعي لكافة المناطق الحرة العاملة كونه يشكل ركيزة أساسية ومهمة في مجال الاستثمار ، كما أنه يأتي بالدرجة الأولى متقدماً على النشاطات الأخرى .

4- فتح افاق جديدة في التعامل مع الهيئة الوطنية للاستثمار، بما يضمن تنشيط حركة الاستثمار خدمة للصالح العام والتنسيق مع قسم العلاقات والإعلام في الهيئة المذكورة وذلك من أجل تلافي التعارض بين اجراءات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئة المناطق الحرة حيث ان كلا الهيئتين تعملان على جذب المستثمرين بغياب التنسيق بينهما وكل منهما لديها انظمتها وتعليماتها الخاصة بها .

5- العمل على تفعيل تجارة المرور (الترانزيت) وذلك لما يتمتع به العراق عامة والمناطق الحرة خاصة من موقع متميز لجعل العراق المنفذ الأهم ، مما سيدعم الموانئ العراقية وقطاع النقل إضافة إلى القطاعات الأخرى .

6- زيادة التنسيق بين الهيئة العامة للمناطق الحرة والدوائر المساندة لعملها (الكمارك ، الضرائب ، النقل البري و الوكالات البحرية وغيرها) عن طريق إيجاد آليات عمل مشتركة فيما بين الهيئة وهذه الدوائر بما يضمن سير العمل بانسيابية تامة وفقاً للضوابط والقوانين .

7- العمل على توحيد الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الحرة العراقية وذلك لتعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار في العراق وهذا أدى إلى عدم معرفة المستثمر الأجنبي بالجهة المسؤولة عن الاستثمار وتعقد الإجراءات .

ثالثا ، مقارنة مع تجارب بعض البلدان في مجال المناطق الحرة ،

هناك عدد كبير من الدول النامية ومنها العربية سبقت العراق في مجال إنشاء وتطوير المناطق الحرة، ومن المفيد التنسيق مع دول الجوار للارتقاء بالمناطق الحرة العراقية والسعي لانشاء اتحاد للمناطق الحرة العربية من اجل الاستفادة من البيانات والمعلومات الخاصة بالمناطق الحرة ومن الخبرات المتراكمة في ادارة العمل (وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ،خطة عمل الهيئة ، 2011 ،ص4) وعلى سبيل المثال ان اهم العوامل والمقومات التي ساعدت على تحقيق النتائج الايجابية للمناطق الحرة الأردنية انها حصرت الإجراءات الخاصة بالعملية الاستثمارية من تسجيل وترخيص وإصدار التصاريح والموافقات المتعلقة بممارسة النشاطات الاقتصادية في مؤسسة المناطق الحرة الأردنية باعتبارها الجهة الوحيدة المسؤولة عن اتخاذ قرار الاستثمار (وزارة المالية ، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ، التقرير السنوي 2003 ، ص26) أما المناطق الحرة العراقية فأحد أهم المعوقات التي تعوق عملها هو وجود أكثر من جهة مسؤولة عن اتخاذ قرار الاستثمار مثل الهيئة الوطنية للاستثمار ولجنة الاستثمار في المحافظات (جواد وفاضل ، ص167) .

وفي مصر فإن الحوافز والمزايا والإعفاءات والضمانات جميعها تعمل بوجود منظومة متكاملة ، حيث تعد المناطق الحرة المصرية من المناطق القليلة التي تمنح إعفاء كاملاً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طول مدة حياة المشروع ، كما تمنح المناطق الحرة المصرية للمشروعات اعفاءً من الضرائب والرسوم .ولا توجد أية قيود على تحويل الأرباح للخارج . أما فيما يتعلق بالإطار التشريعي فقد قامت مصر بتشريع العديد من القوانين التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية عن طريق انتهاج سياسة متكاملة لتشجيع الاستثمار من خلال أنشاء المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة التي تقام بغرض اقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية وتوفر هذه المناطق الاقتصادية الخاصة مجموعة من المميزات منها تبسيط الإجراءات وتوحيد جهات التعامل مع المستثمرين في جهة واحدة وتوفير المرافق والخدمات وتخفيض شرائح الضرائب المفروضة على الدخول والشركات.

ويمكن إقامة مثل هذه المناطق في العراق للاستفادة من المزايا التي توفرها للمستثمرين من تسهيل وتبسيط الإجراءات والتعامل مع جهة واحدة (الجداوي ،2005 ، ص25) .

أما المناطق الحرة في الأمارات فإن أبرز العوامل والمقومات التي ساعدت في نجاح المنطقة الحرة في جبل علي هو الموقع الجغرافي للمنطقة ولكن هذه الميزة لم تكن وحدها كافية لإنجاح المنطقة الحرة دون تعزيزها بتوفير البنية التحتية والخدمات المساعدة . وبذلك فقد عززت حكومة دبي من ميزة الموقع بتوفير البنية التحتية الملائمة وبما يمكنها من استغلال هذه الميزة أفضل استغلال ، ولا سيما بتوفير نظام متكامل وحديث بأنماط متعددة بحري وجوي على مستوى عال من الجودة والإنتظام ، وتوفير أنظمة متطورة للاتصالات والمعلومات مما مكن المنطقة الحرة من تأدية دورٍ محوريٍ في التجارة الدولية وتجارة الترانزيت وإعادة التصدير وإيصال مدخلات الإنتاج الضرورية ومنتجاتها النهائية بوقت وكلفة مناسبين (الاسكوا، تطوير المناطق الحرة ، 1995 ص 5) . فضلاً عن الصلاحيات المالية والإدارية والاستقلالية التي تتمتع بها ، فإنها تتميز ايضاً بالمرونة والشفافية والكفاءة في عملها . وهي تعمل بهذا الصدد على تحسين أدائها وتطوير النظم والإجراءات المتبعة لتسيير الأعمال . وتجري مراقبة وتطوير الخدمات وتخفيض كلفتها ، فضلاً عن سعيها الحثيث للدخول في مجالات عمل جديدة ومنها إدارة مناطق أخرى (الاسكوا، تقييم المناطق الحرة ، 2001 ، ص 25).

أما المناطق الحرة العراقية رغم موقعها الجغرافي الجيد إلا أن الخدمات التي تقدم فيها ليست متطورة ، وخاصة الخدمات المتعلقة بالشحن والتفريغ في ميناء خور الزبير وأم قصر فهي بحاجة إلى تحديث وتطوير مقارنة بموانئ دبي ، فلا يوجد رصيف متكامل الخدمات تابع للمنطقة الحرة والأرصفة المجاورة للمنطقة الحرة في خور الزبير هي تابعة لشركة الموانئ العراقية ، ولا توجد مخازن أنموذجية أو متطورة للايداع ، إضافة إلى ذلك قلة عدد الرافعات الموجودة في ميناء خور الزبير والتي هي غير متطورة أصلاً . لذلك فأن أغلب البضائع الواردة للمنطقة الحرة تصل عن طريق ميناء أم قصر الذي يعد منفذ العراق البحري الرئيس على العالم الخارجي والأمر الذي يؤدي إلى تأخير وصول البضائع إلى المنطقة الحرة . فضلاً عن أن هذا الميناء بحاجة إلى تحديث إذ لا يتوفر رصيف مخصص للحاويات ومخازن متطورة للايداع . كما أن الرافعات المستعملة ليست من الأنواع المتطورة . هذا فضلاً عن تخلف هذين الميناءين فيما يتعلق بتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بالملاحة وحركة السفن والشحن والحمولة . كما أنها لا تستعمل التبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات في عملياتها بل تركز في عملها على الوسائل والأساليب

القديمة . كذلك فأن الهيئة العامة لإدارة المناطق الحرة لا تتمتع بالإستقلال اللازم والصلاحيات التي تعطيها المرونة والقدرة الكافية لاتخاذ القرارات وحرية الحركة للإستجابة والتفاعل مع المستجدات والتطورات الحاصلة على صعيد المناطق الحرة في داخل القطر وخارجه ، ففي الوقت الذي تمارس معظم المناطق الحرة في العالم سياسة الباب الواحد أي إنجاز جميع الإجراءات الإدارية ذات الصلة بأنشطتها في مكان واحد ، إلا أن هذه المعاملات في العراق تستدعي إستحصال الموافقة من الهيئة العامة للمناطق الحرة وكذلك تتطلب إستحصال الموافقة من مؤسسات أخرى خارج المنطقة الحرة مثل البنك المركزي والشركة العامة للاستيراد والتصدير والسيطرة النوعية والجمارك . وبالرغم من التوصيات المقدمة من وزارة المالية بأهمية تأسيس مجمع خدمي في المناطق الحرة يضم كافة الدوائر ذات العلاقة ، إلا أن هذه التوصيات لم تدخل حيز التنفيذ لحد ألان ، فضلاً عن العقبات الإدارية التي تضعها الجهات الساندة لعمل المنطقة الحرة بحيث تميز فيما بينهما وبين المنطقة بالتكرار وعدم الشفافية ولاسيما مع الجمارك . مع وجود الكثير من التداخلات في الإجراءات التنظيمية ، إذ إن كلا منها ترجع في تعليماتها إلى أنظمتها وقوانينها الخاصة بها . لذلك فإن العمل في المنطقة الحرة يحتاج إلى التنسيق الكامل والشفافية في التعامل ما بين ادارة المنطقة الحرة والدوائر الساندة . كما أنها بحاجة إلى اعتماد الأساليب والوسائل الحديثة في الأعمال الإدارية وفي تبادل البيانات والمعلومات لتلافي التعقيدات وتقليل مدة الإجراءات ، ومنح مديريات المناطق الحرة صلاحيات أوسع في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطتها . (ثجيل ، مصدر سابق ذكره ، ص117) .

رابعا ، امكانية أقامة المناطق الحرة في المحافظات العراقية ،

أشار قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (3) لسنة 1998 إلى أن من أهم الأسباب الموجبة له هو الرغبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام عن طريق جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية وإدخال تكنلوجيا متطورة وخلق فرص عمل وزيادة حجم الصادرات والواردات والنقد الأجنبي.وبغية تحقيق هذه الأهداف في بعض محافظات العراق ، فمن الضروري لهذه المحافظات تبني فكرة انشاء المناطق على أن تقوم كل محافظة بتأسيسها وفق الميزة الاقتصادية النسبية التي تتمتع بها، ويمكن اعتماد الآلية المقترحة لإنشاء هذه المناطق بالمراحل ادناه (د . البصري 2012، ص12) :

1- المرحلة الأولى : قيام الهيئة وبالتنسيق مع المحافظات ووزارة البلديات والأشغال العامة بتخصيص قطعة ارض أو أكثر في المحافظة بمساحات كافية (ما بين 5- 10 كم^2)على أن تحدد استعمالات هذه المناطق وطبيعة المشاريع التي يمكن أن تقام فيها مع ضرورة التزام الدولة بربط خدمات هذه المناطق مع الخدمات الرئيسية للمنطقة التي تقام فيها .

2- المرحلة الثانية : قيام الهيئة الوطنية للاستثمار بالتعاون مع منظمات عالمية مثل منظمة اليونيدو (UNIDO) بإعلان هذه المناطق للشركات الاستثمارية الراغبة في استثمار هذه المناطق ومن الضروري أن تكون هذه الشركة ذات خبرة في هذا المجال ، وتقوم بتطوير المنطقة الحرة وتأسيس بنيتها التحتية ومن ثم تأجير قطع الأراضي والأبنية للمشاريع الاستثمارية بعد أن يأخذ بنظر الاعتبار كلفة البنى التحتية وإذا ما تم اعتماد الشركات المختصة في بناء وتطوير هذه المناطق فمن الضروري تبني أنموذج من نماذج عقود مشاركة القطاع الخاص للعام .

الخاتمة:

اولا ـ الاستنتاجات ـ

مع ان البحث توصل في الفقرة الأخيرة الى وضع تصور مستقبلي لمتطلبات نجاح المناطق الحرة في العراق ، بما يغني عن عرض الاستنتاجات بالشكل التقليدي ، إلا إنه قد يكون من المفيد تركيز بعض الافكار التي وردت في سياق البحث كنتائج لما تم دراسته :

1- اختلفت النتائج التي حققتها المناطق الحرة في الدول النامية ، وبالرغم من أن العديد منها وبنسب مختلفة ، كانت فعالة في تطوير التكنولوجيا ، وجذب الاستثمارات وتحسين مهارات اليد العاملة ، وتحقيق الإيرادات ، إلا أنها بشكل عام أصبحت معقلا لاستيراد السلع الاستهلاكية مستغله بذلك مزايا المناطق الحرة و حوافزها ، ولم يترك التوسع في الأنشطة التجارية التي تعتمد على التخزين وتقديم الخدمات ، سوى مجالا ضئيلا أمام المشاريع الصناعية وأمام توسيع الصناعات بالمستقبل .

2- اجتهدت الهيئة العامة للمناطق الحرة في السنوات الأخيرة في إبرام عدد من اتفاقات التعاون و مذكرات التفاهم مع عدد من دول الجوار الاقليمية منها تركيا ، الأردن ، سوريا ، إيران لكنها لم تتمكن من الاستفادة من هذه الاتفاقيات في تطوير المناطق الحرة.

3- توجد العديد من الفرص الاستثمارية في العراق عموماً و المناطق الحرة خصوصاً تكون بمثابة عوامل جذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية مستقبلاً لا سيما مع وجود العديد من المقومات القانونية والجغرافية و توافر الموارد ألاقتصادية .

4- هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق المناطق الحرة في العراق لأهدافها الموجودة ، حيث تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليه جذب الاستثمارات إلى هذه المناطق سيما العوامل الامنية و ألاقتصادية و الخدمية .

5- عدم شمول الإطار التشريعي للمناطق الحرة في العراق لعدد من التفاصيل المهمة ذات الصلة بعمل المناطق الحرة ، على سبيل المثال الاشكالات المتعلقة بجنسية العاملين وحقوقهم وبما يتطلب ان يتم تطوير قانون العمل العراقي ليتلاءم مع طبيعة الانشطة في المناطق الحرة .

ثانيا ـ التوصيات ـ

1- توجيه الدعم للمناطق الحرة في العراق عن طريق حث الوزارات و الدوائر المعنية على تقديم المساعدات الممكنة سواء كانت فنيه أم لوجستيه ، وعلى سبيل المثال أن تقوم وزارة الخارجية في تعزيز التعاون الدولي في مجال المناطق الحرة عن طريق الاستفادة من الإتفاقيات الثنائية مع العديد من البلدان وتحويلها الى وسيلة لجذب المشروعات الاستثمارية الى المناطق الحرة .وضرورة الالتزام بما أوصت به وزارة المالية بأهمية تأسيس مجمع خدمي في المناطق الحرة توجد فيه كل الدوائر ذات العلاقة .

2- ضرورة قيام الحكومات المحلية (في الاقاليم والمحافظات) باجراءات تسهيل اقامة مناطق حرة ضمن حدودها الاقليمية للاستفادة من الجوانب الايجابية لها (المالية و الإقتصادية و الاجتماعية).

3- ضرورة وجود تنسيق بين الهيئة العامة للمناطق الحرة و الهيئة الوطنية للاستثمار بحيث لا تتعارض انشطتهما من اجل الترويج للفرص الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال الاجنبية والوطنية إلى العراق عموماً و المناطق الحرة خصوصاً .

4- أهمية التنسيق مع دول الجوار والسعي لانشاء اتحاد للمناطق الحرة العربية والاستفادة من تبادل الخبرات والمعلومات .

المصـــــادر

اولا : المصادر العربية :

1- د.جليل شيعان البيضاني و د. ربيع قاسم ثجيل ، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية ، مجلة العلوم ألاقتصادية ، العدد 17 ك 2006/2

2- د. مهدي طالب إبراهيم الطائي ، الاهمية ألاقتصادية لإقامة منطقة حرة في إقليم كردستان (السليمانية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد (57) ، 2005.

3- د. تقي عبد سالم العاني، المناطق الحرة في العراق اهميتها وسبل تطويرها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الاولى، 2002.

4- غيداء صادق سلمان الأسود ، المناطق الحرة أبعادها و انعكاساتها مع إشارة خاصة إلى تجربة الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2000

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المناطق الحرة العربية ، ورقه عمل مقدمة إلى ندوة المعاملة الضريبية للاستثمار العربي الوافد في الاقتصاد العربية للفترة من 22-23 أكتوبر 1984 ، الكويت .

6- خطاب عمران صالح الضامن ،تقييم المشروعات الصناعية في المناطق الحرة العراقية دراسة مقارنه لفترتي ما قبل الغزو وما بعده (2000-2003-2004-2009) بحث مقدم إلى مجلس قسم البحوث والدراسات ألاقتصادية ، القاهرة ، 2011 .

7- نبيل قاسم حسين علي (منطقة التجارة الحرة الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية) رسالة ماجستير الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006

8- مبارك عبده صالح و احمد محمد عبد الرحمن، الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المحدودة ، بحث مقدم إلى الملتقى العربي الأول حول الأساليب ألحديثه في تنظيم وإدارة المناطق الحرة ، 2005

9- د . إيمان خضير الغريباوي ، مناطق التجارة الحرة العربية والمنافسة الدولية ، المجلة العراقية للعلوم ألاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، 2005.

10- بسطام الجنابي ، تطور مفهوم المناطق الحرة و آفاقها في العراق ، بحث في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث / الرابع ، ألسنة الأولى ، 1999- 2000

11- د . عبد الأمير رحيمة العبود ، المنطقة الحرة وإمكانية إقامتها في منطقة صفوان في محافظة البصرة ، مجلة الخليج العربي ، المجلد التاسع عشر ،العدد 1،1987

12- د .اسعد السعدون ، المنطقة الحرة في خور الزبير وآفاق الاستثمار في العراق ، مجلة الاقتصاد ، عدد خاص ، بغداد ،1999 .

13- علي هلال محمد أمين الهادي ، النظام القانوني للمناطق الحرة العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كليه صدام للحقوق ، جامعة صدام ، 2002

14- د . علي الزبيدي ، تقويم آليات الاستثمار في المناطق الحرة في العراق ،1999-2000 ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث / الرابع ، بيت الحكمة بغداد

15- سرمد عباس جواد وعلي عباس فاضل ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص و التحديات ، مجلة دراسات اقتصادية ، 2012/27

16- د . كمال البصري ، أهمية المناطق ألاقتصادية والاستثمارية ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، 2012

17- د . علي شنشول جمالي ، دراسة تحليلية عن دور المناطق ألاقتصادية الحرة في التنمية ألاقتصادية الشاملة في العراق ، بحث في مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد (45) ، آذار ،2003 .

18- احمد نبيل محمد الجداوي ، المناطق الحرة في مصر ، النشأة – التطور – الأهمية ، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ورقه عمل مقدمة إلى الملتقى العربي الأول حول الأساليب ألحديثة في تنظيم و إدارة المناطق الحرة ، 2005.

19- الاسكوا، تطوير المناطق الحرة في منطقة الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك ، 1995

20- الاسكوا، تقييم المناطق الحرة، جوانب الصناعة والنقل، دراسة حالة مختارة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2001.

21- وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، دليل المناطق الحرة في العراق بلا تاريخ

22- وزرة المالية الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية، القرير الإداري السنوي لسنة 2006 .

23- وزرة المالية الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية، القرير الإداري السنوي لسنة 2010 .

24- وزرة المالية الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية، القرير الإداري السنوي لسنة 2011

25- وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، التقرير الإداري السنوي لسنة 2012

26- وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، خطه عمل الهيئة لعام 2012

27- وزارة المالية ، مؤسسة المناطق الحرة الاردنية ، التقرير السنوي لسنة 2003

ثانيا المصادر الانكليزية.

1- stehen coesoff and peter walken horst , I mplicaion of wto diciolincs for sepe cial economic zones in developing countries the world bank ,2009

2-hedert G.Grubel , free economic zones good or badz aussten wiats chaft , Canada , 1984